Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://nauss.edu.sa
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss
AJSS

The Reality and Expectation of Mechanisms of Community-Oriented Policing for Reducing Crime in Palestine: A Field Study According to Police Officers' Viewpoints

الواقع والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين: (دراسة ميدانية من وجهة نظر ضباط الشرطة)

عبد الناصر عبد الرحيم محمد قدومي*
كلية العلوم التربوية وإعداد المعلمين، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

Abdulnasser Abdulraheem Muahmmad Kaddomy*
Faculty of Educational Sciences and Teacher Training, An-Najah National University, Nablus, Palestine

Received 05 Jan. 2018; Accepted 05 Jun. 2018; Available Online 01 Jan. 2019

Abstract

This study seeks to identify the reality and expectation of mechanisms of community-oriented policing in order to reduce crime in Palestine according to police officers' viewpoints. It shows the differences between reality and expectations in the light of different variables: military ranks, academic qualifications, and the type of duties assigned to police officers. To achieve the study's objective, the study sample includes 132 officers, and its tool is a questionnaire with 40 paragraphs divided into three fields of mechanisms: administrative, social, and cultural & media.

The study shows that reality is much less than expectation. There are no differences with a statistical significance according to the independent variables. Moreover, there are differences for expected results related to academic qualifications in favor of the higher qualifications, and related to work type in favor of administrative work. The differences for the expected results have no statistical significance according to the military rank variable.

Keywords: *Security studies, Community, Oriented Policing, Crime, Palestine.*

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة الواقع والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين من وجهة نظر ضباط الشرطة، إضافة إلى تحديد الفروق في الواقع الحالي والمأمول تبعًا إلى متغيرات الرتبة العسكرية، والمؤهل العلمي، ونوع العمل عند الضباط، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها 132 ضابطًا، وطبقت عليها استبانة مكونة من 40 فقرة موزعة على ثلاثة مجالات للآليات هي: (الإداري، والاجتماعي، والثقافي والإعلامي).

وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة الواقع قليلة، ودرجة المأمول كبيرة، ووجود فروق بينهما لصالح المأمول، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الواقع تبعًا للمتغيرات المستقلة، ووجود فروق في المأمول تبعًا للمؤهل العلمي لصالح المؤهل الأعلى، ونوع العمل لصالح العمل الإداري. ولم تكن الفروق في المأمول دالة إحصائيًّا تبعًا لمتغير الرتبة العسكرية.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، الشرطة المجتمعية، الجريمة، فلسطين.

* Corresponding Author: Abdulnasser Abdulraheem Muahmmad Kaddomy
Email: nasernnu@yahoo.com.

doi: 10.26735/16588428.2019.005

Production and hosting by NAUSS

1319-1241© 2019. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

1. المقدمة

أينما يوجد بشر توجد الجريمة، فقد بدأت الجريمة من الوجود الإنساني على هذه الأرض، وكانت بقتل قابيل لأخيه هابيل حسدًا وعدوانًا، وتعد قصتهما من القصص المعبرة والمثيرة التي قصها علينا القرآن الكريم، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِۚ قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٢٧ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٨ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٩ فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٣٠﴾ (المائدة).

وتعد الجريمة بجميع صورها وأشكالها وفي مختلف مراحلها سلوكًا مضادًا للمجتمع؛ حيث كانت منذ أقدم العصور عائقًا للتقدم ومصدرًا لتفكك الحياة وفساد المجتمع عامة، وتهديدًا لكيانه الأخلاقي، والاقتصادي والأمني خاصة (فضيلي، 2013). واتفق كثير من علماء الاجتماع على أن الجريمة «ظاهرة اجتماعية»، وأن ما اعتبر جريمة ناتج عن تشريع الجماعة لبعض أفعال وأعمال أفرادها، سواء عاقب عليه القانون أم لم يعاقب. أي إن معيار الاستقامة أو عدمها راجع إلى معيار اجتماعي لا معيار قانوني. كذلك قيل: إن الجريمة هي «كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة»، أو «كل فعل يتعارض مع الأفكار والمبادئ السائدة في المجتمع». ومن هنا ومن وجهة نظر اجتماعية عرفت عبد الستار (1985) الجريمة بأنها «هي السلوك المخالف لما يرتضيه المجتمع». ونظرًا لأهمية علم الجريمة ظهرت عدة نظريات لتفسيرها، ويعد كتاب أكرز وسيلرز (Akers & Sellers) نظريات علم الجريمة (Criminological Theories) الذي قام بترجمته البداينة والخريشا (2013) من أفضل المؤلفات في الموضوع، وفيه تمت الإشارة إلى أن أكثر التصنيفات استخدامًا للنظريات المفسرة للجريمة هي (أكرز وسيلرز، 2013، ص. 22):

- النظريات البيولوجية Biological Theories التي تفسر الجريمة بمتغير أو أكثر من المتغيرات الجينية أو الكيميائية أو العصبية أو الفسيولوجية.
- النظريات السيكولوجية Psychological Theories التي تفسر الجريمة بعوامل تتعلق بالشخصية مثل: سوء التكيف العاطفي، والتخلف العقلي، والاختلالات النفسية، أو السمات النفسية.
- النظريات النفسية الاجتماعية Psycho-Social Theories التي تفسر الجريمة بالإشارة إلى السلوك، والذات والمتغيرات المعرفية ضمن إطار الجماعة التي يعيش فيها الفرد.
- النظريات الاجتماعية Social Theories التي تفسر الجريمة من خلال متغيرات ثقافية، وبنائية، واجتماعية، وديموغرافية.

ومن خلال الاطلاع على النظريات السابقة، وبالنظر للشخصية ككل متكامل في أبعادها البيولوجية والنفسية والاجتماعية، يرى الباحث أن التقسيم السابق يعد جيدًا من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية فلا يمكن الفصل بين الجوانب السابقة؛ لأنها يؤثر بعضها في بعض، والتعدد في النظريات يعني أنه لا توجد نظرية مثلى في تفسير الجريمة، ومن هنا تظهر الحاجة إلى البحث عن نظرية جديدة باسم النظرية التكاملية Integrated Theory في تفسير الجريمة بالاعتماد على التكامل بين النظريات السابقة وعدم الاعتماد على نظرية بمفردها. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، لو أخذنا جريمة السرقة، نجد أن سوء التنشئة الاجتماعية والفقر ورفاق السوء من العوامل الاجتماعية المسببة لها، وعند إقدام الفرد على السرقة وشعوره بخوف شديد يأتي دور العامل النفسي، وعند زيادة عامل الخوف يزداد تركيز هرمون الأدرينالين، ويصبح لدى الشخص قدرة خارقة ويمكن أن يقدم على ارتكاب جريمة القتل دون وعي، ومن هنا يظهر العامل البيولوجي.

وأشار (محمود، 2015) إلى أن التطور المذهل في العصر الحديث في مجال التكنولوجيا والاتصال دفع إلى إطلاق اسم «عصر العولمة» عليه، وأدى هذا كله إلى تطور سريع ومتلاحق للجريمة، سواء أكان في شكلها أم في أسلوب ارتكابها أم في نوعية مرتكبها؛ ما جعل أجهزة الشرطة التقليدية في حاجة ماسة إلى الدعم والمساندة من جميع مؤسسات المجتمع وفئاته حتى تستطيع مجابهتها في ظل ذلك التطور السريع المتلاحق.

ونظرًا للتكامل بين دور أفراد المجتمع والشرطة للحد من الجريمة ومواجهتها، ظهر ما يسمى بالشرطة المجتمعية Community Policing التي تنادي بها معظم دول العالم حاليًّا، وتدعو لتحسين العمليات الإدارية فيها (Turner, 2015)، وعرف محمود (2015) الشرطة المجتمعية بأنها «عمل استباقي وقائي تعاوني لمعالجة المشكلات المجتمعية المؤدية للجريمة بالتعاون بين الشرطة وكل عناصر المجتمع بالاعتماد على إستراتيجيات تنظيمية تتجه نحو آليات ومتطلبات المشاركة والعوامل المرتبطة بها»، وعرفها نور (2014) بأنها «إستراتيجية جديدة للعمل الأمني تقوم على التكامل بين النسق الأمني والأنساق الاجتماعية الأخرى في منظمة أمنية اجتماعية متكاملة من خلال الاعتماد على تفعيل التضامن والمشاركة بين جميع قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة في البيئات المتباينة مع المؤسسة الشرطية لحل المشكلات باستباقية؛ ما يؤدي إلى الحد من الجرائم وزيادة

كفاءة الخدمة الأمنية المقدمة للجمهور».

وتوجد عدة نظريات اهتمت بها وتناولتها منها: نظرية النوافذ المحطمة (Travis & Jacinta, 2010)، ونظرية الصورة الكبرى، ونظرية التسامح الصفري، ونظرية الأمن الشامل، ونظرية الحلول المحلية للمشكلات المحلية، والنظرية الاجتماعية، ونظرية الكفالة المعيارية، ونظرية الاستجابة للحوادث (اللحيد، 2008). وتتلخص جميع هذه النظريات والشرطة المجتمعية في آية واحدة من القرآن الكريم هي قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ﴿١٠٤﴾﴾ (آل عمران: 104).

وأشار (حبيب وآخرون، 2011) إلى أن فلسفة الشرطة المجتمعية تقوم على الأنظمة المفتوحة وتحليل السياسات، وتهتم بمشاركة جميع أفراد المجتمع، ويقاس أداء الشرطة المجتمعية بحجم مشاركة الجمهور ومدى النجاح في خفض معدلات التخوف من الجريمة وعدد ضحاياها، وكذلك تحسين ظروف الحياة وانخفاض المشكلات الاجتماعية؛ حيث إنها تقوم على الاتصال الدائم بالجمهور، وتهدف إلى حل المشكلات بالمجتمع وتحسين العلاقة، كما أن التغيير الوظيفي الذي تقوم به الشرطة المجتمعية يعد بناء وصادقًا وعادة ما يكون مجال تأثيرها مباشرًا على المشاركين وتكون الاستجابة لأعمالهم سريعة. وأشار بول ودوبرا (Jesilow & Parsons, 2000) إلى أنه يمكن النظر للشرطة المجتمعية كصانعة للسلام والاطمئنان للمجتمع؛ وذلك من خلال الوقاية والحد من الجريمة. وبشكل عام لا تعد الشرطة المجتمعية بمثابة الحل السحري والأمثل للحد من الجريمة، ولكن وفق ما أشار إليه براجا ووسبورد (Braga & Wisburd, 2006) فإن الشرطة المجتمعية تسهم في تخفيف خوف المواطنين من الجريمة، وتزيد ثقة ورضا المواطنين عن الخدمات التي تقدمها الشرطة، وأيضًا أكدت دراسة دون وآخرون (Dunn et al., 2016) فاعلية الشرطة المجتمعية في التقليل من الإرهاب في أستراليا.

وهناك تجارب عالمية للشرطة المجتمعية في كثير من الدول أثبتت فاعليتها، منها: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وأستراليا، واليابان، وسنغافورة، وتايوان، وأبو ظبي، ودبي، ومصر، وتجب الإشارة إلى أنه مهما وفرنا من إمكانات في مجال الشرطة المجتمعية لا يمكن نجاحها إلا إذا أصبحت الاتجاهات للمواطنين إيجابية نحو رجل الشرطة من أجل حسن بناء الثقة والعمل معًا، حيث أشارت دراسة أريكا وكرستيان (Wentz & Schlimgen, 2012)، إلى أن قرب المواطنين وتواصلهم مع رجال الشرطة يحسن من تصوراتهم للشرطة.

وهناك مثل عليا لمفهوم الشرطة المجتمعية يجب أن تتحقق حتى تصل للدرجة المثالية في تطبيقها وهي (Holmberg, 2005):

- التوصل إلى اللامركزية لعمل الشرطة.
- جعل عمل الشرطة استباقيًّا بدلًا من الاستجابة وقت النداء.
- جعل الشرطة أكثر تركيزًا على الوقاية من الجريمة.
- جعل الشرطة أكثر قربًا من المواطنين وزيادة وضوح تواجد الشرطة.
- إنشاء شراكات بين الشرطة والمواطنين.
- عدم استهداف المشكلات الفعلية فقط، لكن أيضًا يجب مراعاة تصورات المواطنين لمثل هذه المشكلات.
- جعل المواطنين يشعرون بأمان أكبر.

وفي ضوء ما سبق وحداثة الاهتمام بالشرطة المجتمعية في فلسطين، وخصوصية الواقع الفلسطيني، من حيث عمل الشرطة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي، وكثرة معوقات عمل الشرطة الفلسطينية، وتزايد الجريمة بكافة أشكالها وأنواعها تظهر أهمية إجراء الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة

في ظل التسارع في مختلف مجالات العصر الحديث وزيادة الجريمة باختلاف أشكالها أصبح هناك حاجة كبيرة للتكامل بين دور الشرطة والمجتمع للحد من هذه الجريمة، وفي هذا الصدد أشار شوي و لي (Choi & Lee, 2016) إلى أن الدولة وحدها ليست مسؤولة عن منع ومكافحة الجريمة بطريقة مستقلة عن مواطنيها، والتحدي في العصر الحالي هو خلق فرص أكبر للمواطنين ليكونوا مشاركين مع الجهات الحكومية، مثل: الشرطة والتعاون من أجل سلامة المجتمع. ويشير تايلور (Shury et al., 2005) إلى أن السبب لزيادة مشاركة المجتمع المحلي في الشرطة هو عدم فاعلية أسلوب الشرطة التقليدي الذي يدور حول الاستجابة السريعة للجريمة، والذي أثبت عدم فاعليته الكبيرة في منع الجريمة وتحسين العلاقة بين سكان المجتمع المحلي والشرطة، نتيجة لذلك، فقد بدأت المجتمعات المحلية في جميع العالم بالنظر إلى أهمية المشاركة النشطة والإيجابية لمواطنيها في الحفاظ على الأمن، وأصبح مسلمًا به الآن أن الدولة لا يمكن أن تضمن سلامة المجتمع، وأن منع الجريمة بشكل ناجح يتطلب جهودًا جماعية تكاملية من كل الحكومة والمواطنين.

وتعد فلسطين بطريقة غير مباشرة من الدول العربية الرائدة في مجال تطبيق الشرطة المجتمعية، وظهر ذلك بوضوح في انتفاضة الحجارة عام 1987 قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية؛ وذلك من خلال اللجان الشعبية للقوى الوطنية الفلسطينية من جميع

الاتجاهات السياسية التي كانت تقوم بدور الشرطة، والتي كانت تنظم أعمال المجتمع وتحافظ على ممتلكاته؛ حيث كان هناك نظام للحراسات، ونظام تكافل اجتماعي، ومحاربة للجريمة، وتعاون على أعلى درجة بين قيادة القوى الوطنية والمجتمع لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

أما بالنسبة لمفهوم الشرطة المجتمعية وانتشارها في مختلف دول العالم، فتعد تجربة الشرطة المجتمعية حديثة إلى حد ما في فلسطين، وفي حدود علم الباحث لا توجد أي دراسة ميدانية تم إجراؤها في هذا المجال، ولا يوجد معلومات كافية حول الموضوع، وأينما يوجد نقص في المعلومات تظهر الحاجة لإجراء البحوث والدراسات العلمية، عوضًا عن أن التجربة الفلسطينية فريدة من نوعها من حيث إن نسبة كبيرة من أراضي دولة فلسطين تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، ومسؤولية الأمن للمواطنين تقع على عاتق الشرطة الفلسطينية في أراضٍ لا تسيطر عليها، عوضًا على أن مفهوم الشرطة المجتمعية وتطبيقاتها وفق ما أشار إليه شوي و لي (Choi & Lee, 2016) تتباين تبعًا لثقافة المجتمع، ومن هنا ظهرت مشكلة الدراسة لدى الباحث.

تساؤلات الدراسة

سعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلين الآتيين:

- ما درجة الواقع الحالي والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية؟ وهل توجد فروق بينهما؟
- هل توجد فروق في الدرجة الكلية لكل من الواقع الحالي والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين تعزى إلى متغيرات الرتبة العسكرية، والمؤهل العلمي، وطبيعة العمل عند ضباط الشرطة الفلسطينية؟

أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

- التعرف إلى درجة الواقع الحالي والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية، والفروق بينهما.
- التعرف إلى الفروق في الدرجة الكلية لكل من الواقع الحالي والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين تبعًا لمتغيرات الرتبة العسكرية، والمؤهل العلمي، وطبيعة العمل عند ضباط الشرطة الفلسطينية.

أهمية الدراسة

يمكن إيجاز أهمية إجراء الدراسة الحالية فيما يلي:

- نظرًا لحداثة الاهتمام بالشرطة المجتمعية في فلسطين، تعد الدراسة الحالية - في حدود علم الباحث - من الدراسات الرائدة في مجال الشرطة المجتمعية في فلسطين، وبالتالي تسهم في إعطاء تصور حول الواقع الحالي والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية، ومن ثم مساعدة المسؤولين وصناع القرار في المجال الشرطي في تحديد الجوانب الإيجابية وتعزيزها، والجوانب السلبية والعمل على علاجها، والاستفادة منها في التأهيل المهني أثناء الخدمة للعاملين في قطاع الشرطة المجتمعية، وإعداد البرامج التعليمية والتدريبية للنهوض بمجال الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة.
- تسهم في إيجاد أداة لقياس آليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة.
- تحديد الفروق في الواقع الحالي والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية تبعًا لمتغيرات الرتبة العسكرية، والمؤهل العلمي، ونوع العمل، والاستفادة من هذه النتائج في بناء البرامج التدريبية والتخطيط مع الأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات.
- تأكيد التكامل بين الشرطة والمجتمع المدني للحد من الجريمة وسبل مواجهتها.
- الإسهام في مساعدة المهتمين بعقد دورات إعداد الضباط والمواطنين؛ وذلك من خلال تأكيد آليات الحد من الجريمة وترتيبها تبعًا لأولويتها في المجتمع.
- يتوقع من خلال الإطار النظري للدراسة وما ستتوصل إليه من نتائج، الإسهام في إثراء المكتبة العربية بتوظيف مثل هذه الموضوعات في المجال الشرطي، إضافة إلى مساعدة الباحثين في إجراء دراسات في هذا الموضوع وربطها بمتغيرات أخرى.

حدود الدراسة

التزم الباحث أثناء الدراسة بالحدود الآتية:

- **الحد البشري:** ضباط الشرطة الفلسطينية من رتبة ملازم إلى رتبة مقدم.
- **الحد المكاني:** مقرات الشرطة الفلسطينية في فلسطين.
- **الحد الزماني:** أجريت الدراسة في الفترة الزمنية الواقعة بين 12 سبتمبر 2015 إلى 25 يناير 2016، وفيما يتعلق بالتطبيق الميداني للاستبانة كان في الفترة الزمنية الواقعة بين 5 يناير 2016 إلى 25 يناير 2016.

2. الدراسات السابقة

نظرًا للدور الذي تؤديه الشرطة المجتمعية في الحد من الجريمة عنيت العديد من الدراسات بتطوير الآليات والبرامج والإستراتيجيات والنماذج لتفعيل الشرطة المجتمعية، ومن الدراسات الحديثة: قام (عبد الحي، 2016) بدراسة بعنوان: دور الصورة في وسائل الإعلام في الوقاية من الجريمة: مدخل نظري. هدفت إلى تحديد دور الصورة في وسائل الإعلام في مجال الوقاية من الجريمة. ومن أهم التوصيات التي توصل إليها: ضرورة فهم أهمية استخدام الصورة الإعلامية، وتبني إستراتيجية واضحة لاستخدام الصورة الإعلامية من خلال تعزيز ممارسات الوقاية من الجريمة، وتثقيف الضحايا، وردع المخالفين، والتوسع في بحوث الصورة الإعلامية الكيفية والكمية في المؤسسات الأمنية.

وفي دراسة تحليلية قام (محمود، 2015) بإجرائها حول آليات تنفيذ الشرطة المجتمعية عرض بعض النماذج العالمية ونموذج دولة الإمارات العربية كدولة عربية رائدة في المجال منذ عام 1999، وقد بدأت فيها الشرطة المجتمعية تحت مسمى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الجريمة، إضافة إلى ذلك تم إجراء دراسة ميدانية على عينة قوامها 100 فرد. وخلصت نتائج الدراسة الميدانية إلى موافقة طرفي علاقة الشراكة في إطار الشرطة المجتمعية وهما رجال الشرطة والمواطنون بالأغلبية على أهمية تطبيق الشرطة المجتمعية في مصر.

وقام (العتيبي، 2015) بدراسة بعنوان: أبعاد تعاون منظمات المجتمع المدني والشرطة في مكافحة الجريمة بالمملكة العربية السعودية، هدفت إلى تحديد أبعاد تعاون منظمات المجتمع المدني والشرطة في مكافحة الجريمة بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها 20 خبيرًا من الخبراء الأمنيين في قيادات الشرطة والأكاديميين في مدينة الرياض، وكان من أهم نقاط القوة أن هناك إسهامًا بين الطرفين في الأنشطة الأمنية المجتمعية كأسبوع المرور والتوعية بدور الدفاع المدني ومكافحة المخدرات والمسكرات، وكان من أهم نقاط الضعف عدم تقبل بعض المسؤولين الأمنيين لمبدأ الشفافية والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

وأجرى شوي و لي (Choi & Lee, 2016) دراسة مقارنة بين الشرطة المجتمعية في كوريا الجنوبية والشرطة المجتمعية في المملكة المتحدة، وكشفت نتائج الدراسة أن المشاركة في الشرطة المجتمعية ليس قرارًا عاطفيًّا يأتي في لحظة اندفاع، بل قرار تم التفكير به والتخطيط له بعناية قبل المباشرة به، وأن المشاركين البريطانيين انجذبوا للشرطة المجتمعية لأسباب فردية تفيد مصلحة الأفراد، بينما منع الجريمة المجتمعية كان الهدف الثانوي، بينما العكس كان في كوريا الجنوبية، حيث كانت المشاركة المجتمعية نتيجة انتمائهم لمجتمعهم بشكل أساسي، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود نموذجين مختلفين من الشرطة المجتمعية: الأول يكون نتيجة الالتزام والانتماء إلى المجتمع والرغبة في تعزيز مكافحة الجريمة وأمن المجتمع، والنموذج الآخر يكون بدافع شخصي.

وقام (نور، 2014) بدراسة بعنوان: الشرطة المجتمعية، نموذج مقترح لإستراتيجية جديدة للعمل الأمني بالتطبيق على بيئات متباينة. هدفت إلى وضع إستراتيجية للشرطة المجتمعية في الشرطة المصرية، وتكونت عينة الدراسة من 120 من المواطنين المترددين على جهاز الشرطة، و120 من العاملين في إدارات الشرطة بمدينة القاهرة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: تحديد مقومات نجاح الشرطة المجتمعية في شكل متطلبات لازمة لتجنب تلك المعوقات، وتم التوصل إلى نموذج مقترح قابل للتطبيق في البيئات المتباينة في جمهورية مصر العربية.

وأجرى (عبد الرحمن، 2014) دراسة بعنوان: الشرطة المجتمعية ودعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة. هدفت إلى تحديد إسهامات نظام الشرطة المجتمعية في دعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: تحقق أمن المجتمع إذا نجحت الشرطة في ترسيخ الشعور بالطمأنينة في نفوس المواطنين، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أن رضا المواطنين عن الأداء الأمني يتحقق بتلاحم الشرطة مع المجتمع، وأن اقتناع المواطنين بمفهوم الشرطة المجتمعية يساعدهم في الالتزام بالسلوك القويم والبعد عن الانحراف، كما توصلت الدراسة إلى أن مشاركة المواطنين في أداء خدمات الأمن يخفف من أعباء الشرطة.

وأجرت (عبد المجيد، 2014) دراسة بعنوان: ديناميات العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة. هدفت إلى التعرف إلى ديناميات العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة، وأجريت الدراسة على عينة قوامها 300 فرد مقسمين على 150 من رجال الشرطة و150 من المواطنين. وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفع المؤهل العلمي لرجل الشرطة انعكس على طبيعة التعاون المشترك بين المواطن ورجل الشرطة، أيضًا أن التزام رجال الشرطة بالمعاملة اللائقة للمواطنين، والالتزام بالحيادية في تنفيذ القوانين يسهم في تعزيز التعاون المشترك بين المواطن ورجل الشرطة.

وفي فانزويلا قام جبالدون وبرشيني (Gabaldon & Brice-no, 2013) بإجراء دراسة حول الشرطة المجتمعية لدى السكان الأصليين في فنزويلا، توصلت إلى أن تطبيق الشرطة لبرامج الشرطة

المجتمعية ضروري في المناطق الحضرية لعدم التجانس بين السكان، وأن الشرطة لم تواجه مشكلات مقاومة على مستوى عالٍ استنادًا إلى الاختلافات العرقية أو الدينية، أو على أساس الفجوات العميقة بين السكان.

وعلى الرغم من نجاح الشرطة المجتمعية في مختلف الدول التي تبنتها وقامت بتطبيقها، فإنها إلى الآن لم تلقَ النجاح في كولومبيا، ففي دراسة قام بها فازجوز (Vasquze, 2012) بعنوان (الشرطة المجتمعية في كولومبيا: عملية خمول)، هدفت إلى التعرف على تجربة الشرطة المجتمعية في كولومبيا، ومن أبرز الآليات المتبعة للشرطة في كولومبيا زيادة الدوريات الراجلة، وتقديم خدمات المعلومات في مراكز الشرطة والمناطق التجارية، وتعيين ضباط الشرط أنفسهم في المنطقة نفسها لعدة سنوات، وتقليل زمن الاستجابة لنداءات الطوارئ، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الثقة بين المواطنين ورجال الشرطة من 60% - 50، وأوصت الدراسة بضرورة التدريب والتفاني من قبل ضباط الشرطة المجتمعية.

وأجرى زهونج (Zhong, 2009) دراسة بعنوان: نماذج الشرطة المجتمية: نحو بناء أنموذج تطبيقي في المملكة العربية السعودية. تاريخية تؤكد قدم الشرطة المجتمعية وإن اختلفت مسمياتها، وكان عنوان الدراسة: (الشرطة المجتمعية في الصين: النبيذ القديم في زجاجات جديدة)، وتم دراسة تجربة الشرطة المجتمعية تاريخيًّا في الصين منذ عام 1949، وقد تم استيرادها من الغرب، ومع اختلاف المسميات للشرطة المجتمعية في مختلف الدول، فإنها أكدت دور المجتمعات المحلية في الوقاية من الجريمة، وتم تطبيق فكرة الشرطة المجتمعية في سياق تاريخي في ظل الفكر الاشتراكي، كما توصل إلى أن الشرطة المجتمعية لا تمثل سوى نبيذ قديم في زجاجات جديدة، كما أن الإنسان لا يبقى على قيد الحياة دون ماء، والشرطة المجتمعية كذلك لا يمكن أن تنجح دون المشاركة والدعم العام من المواطنين.

وأجرى (البشرى، 2009) دراسة بعنوان: نماذج الشرطة المجتمعية: نحو بناء أنموذج تطبيقي في المملكة العربية السعودية. هدفت إلى بناء أنموذج تطبيقي للشرطة المجتمعية في المملكة العربية السعودية، وقد استخدم الباحث منهج تحليل المضمون في دراسته؛ حيث تكون مجتمع الدراسة من نماذج الشرطة المجتمعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وأستراليا، واليابان، وسنغافورة، وتايوان، وأبو ظبي، ودبي، وتمثلت أداة الدراسة في المقابلات العميقة، والملاحظة والسجلات الأرشيفية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: بناء أنموذج لتطبيق الشرطة المجتمعية في المملكة العربية السعودية.

وأجرى موراي (Murray, 2002) دراسة هدفت إلى تحديد ثقافة الشرطة في تطبيق الشرطة المجتمعية؛ حيث توصلت إلى وجود اختلاف في ثقافات الشرطة في الدول، وأن التحول في ثقافة الشرطة يتطلب تغييرًا كبيرًا في برامج الإدارة، ويتطلب التغيير في ثقافة الشرطة من خلال الانتقال من رد الفعل إلى حل المشكلة والوقاية من الجريمة، وأن الطريق ليس سهلًا في تغيير ثقافة الشرطة الراسخة، وأنه يجب إعادة تقييم معايير التدريب لرجال الشرطة.

وقام (اللحيد، 2008) بدراسة بعنوان: بناء نموذج مقترح للشرطة المجتمعية يسهم في تعزيز الانتماء الوطني. هدفت إلى تحديد النموذج المقترح للشرطة المجتمعية الذي يسهم في تعزيز الانتماء الوطني بالمملكة العربية السعودية، وتوصلت إلى أن إدراك أفراد المجتمع لمسؤوليتهم الأمنية تجاه مجتمعهم يهيئهم لتقبل الشرطة المجتمعية، وحرص أفراد المجتمع على حمايته، والترابط بالمجتمع يعززان انضمام أفراده للشرطة المجتمعية، والإسهام في الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من أهم أدوار الشرطة المجتمعية، بالإضافة إلى الإسهام في حل المشكلات الاجتماعية قبل وقوعها.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة تبين أن الدراسة الحالية امتداد للجهود السابقة ومكملة لها في المجال، وتمتاز من الدراسات التي أجريت حول آليات تطبيق الشرطة المجتمعية من حيث تناولها الواقعين الحالي والمأمول، إضافة إلى خصوصية إجرائها في فلسطين وتحت سيطرة كبيرة على الأرضي من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

3. مصطلحات الدراسة

الشرطة المجتمعية: عرفها نور (2014) بأنها «إستراتيجية جديدة للعمل الأمني تقوم على التكامل بين النسق الأمني والأنساق الاجتماعية الأخرى في منظومة أمنية اجتماعية متكاملة من خلال الاعتماد على تفعيل التضامن والمشاركة بين كافة قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة في البيئات المتباينة مع المؤسسة الشرطية لحل المشكلات باستباقية بما يؤدي إلى الحد من الجرائم وزيادة كفاءة الخدمة الأمنية المقدمة للجمهور».

الجريمة: عرفتها عبد الستار (1985، ص. 14) بأنها «هي السلوك المخالف لما يرتضيه المجتمع».

4. الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة: قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي، في جميع إجراءاته؛ وذلك نظرًا لملاءمته لتحقيق أهداف الدراسة الحالية.

4. 1. مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع ضباط الشرطة الفلسطينية من رتبة ملازم أول حتى رتبة مقدم وفق سجلات الشرطة الفلسطينية لعام 2016 البالغ عددهم 2397 ضابطًا، موزعين تبعًا للرتبة 798 ملازم أول، و700 نقيب، و538 رائدًا، و361 مقدمًا، وأجريت الدراسة على عينة طبقية ـ عشوائية بواقع 150 ضابطًا من مختلف الرتب، وتمثل ما نسبته 6% تقريبًا من مجتمع الدراسة، ووصل عدد الاستبانات المسترجعة 142 استبانة، والمستبعدة نظرًا لعدم استكمال شروط الاستجابة 10، وتم إجراء التحليل الإحصائي للاستجابات التي استكملت شروط الاستجابة وقد بلغ عددها 132 استبانة، والجدول 1 يبين وصف عينة الدراسة تبعًا لمتغيراتها المستقلة.

4. 2. أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها قام الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة الشرطة المجتمعية، وآلياتها للحد من الجريمة مثل: دراسات كل من: (محمود، 2015؛ العتيبي، 2015؛ نور، 2014؛ عبد_الرحمن، 2014) واللحيد (2008)، وشوي و لي (Choi & Lee, 2016)، إضافة إلى مقابلة بعض المختصين من حملة الدكتوراه في الشرطة الفلسطينية، وخبرة الباحث في بناء أداة الدراسة لقياس آليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة، وتكونت الأداة بصورتها الأولية من 47 فقرة تعكس الآليات الفرعية، وبعد التحكيم من قبل الخبراء، أصبح عددها 40 فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي:

- آليات الحد من الجريمة في المجال الإداري الذي يهتم بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالشرطة للحد من الجريمة 12 فقرة.
- آليات الحد من الجريمة في المجال الاجتماعي الذي يهتم بالتعاون بين الشرطة والمجتمع المحلي للحد من الجريمة 15 فقرة.
- آليات الحد من الجريمة في المجال الثقافي والإعلامي الذي يهتم بالإجراءات التثقيفية وتوظيف الإعلام في الحد من الجريمة من قبل الشرطة 13 فقرة.

وفيما يتعلق بالاستجابة، تكون سلم الاستجابة من خمس استجابات أعدت بطريقة سلم ليكرت الخماسي على النحو الآتي: درجة كبيرة جدًّا 5 درجات، درجة كبيرة 4 درجات، درجة متوسطة 3 درجات، درجة قليلة درجتان، درجة قليلة جدًّا درجة واحدة، وتم صياغة جميع الفقرات بصياغة إيجابية؛ لأنها تمثل (آليات) فرعية للحد من الجريمة، وطلب من أفراد عينة الدراسة الاستجابة للفقرة نفسها مرتين الأولى للواقع الحالي والأخرى للمأمول.

جدول 1 ـ توزيع أفراد عينة الدراسة تبعًا للمتغيرات المستقلة (ن= 132)

Table 1 - *Distribution of the study sample according to the independent variables (n = 132)*

المتغيرات	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
الرتبة	ملازم أول	69	52.3
	نقيب	25	18.9
	رائد	20	15.2
	مقدم	18	13.6
المؤهل العلمي	دبلوم: سنتان	38	28.8
	بكالوريوس	80	60.6
	ماجستير	14	10.6
نوع العمل	إداري	86	65.2
	إداري ميداني	46	34.8

4. 3. صدق الأداة

للتأكيد على صدق الأداة، عرضت الأداة على ستة خبراء من حملة الدكتوراه في جامعة الاستقلال، وجامعة النجاح الوطنية، لتحديد صلاحية الأداة في قياس ما وضعت لقياسه، واقتراح التعديلات المناسبة على الأداة؛ حيث كان عدد الفقرات 47 فقرة وبعد التحكيم واعتماد الفقرات التي أجمع عليها 70% فأكثر من المحكمين أصبح عدد الفقرات 40 فقرة، وللتأكيد على صدق الأداة تم استخراج صدق الاتساق الداخلي؛ وذلك من خلال ارتباط الفقرات

جدول 2 ـ ثبات الأداة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (ن= 30)

Table 2 - *Alpha Cronbach fo the study instrument*

المجالات	الثبات للواقع الحالي	الثبات للمأمول
آليات الحد من الجريمة في المجال الإداري	0.88	0.90
آليات الحد من الجريمة في المجال الاجتماعي	0.91	0.88
آليات الحد من الجريمة في المجال الثقافي والإعلامي	0.84	0.86
الثبات الكلي للأداة	0.92	0.93

مع مجالاتها والدرجة الكلية للأداة؛ وذلك من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من 30 ضابطًا، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.48-0.92) وجميعها دالة إحصائيًّا عند مستوى 0.05، وتعبر عن ارتباط إيجابي، وبهذا تكون الأداة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

4. 4. ثبات الأداة

للتحقق من ثبات المقياس استخدمت معادلة كرونباخ ألفا لاستخراج معامل الثبات على العينة الاستطلاعية المكونة من 30 ضابطًا التي لم يتم تضمينها في عينة الدراسة الأصلية، ونتائج الجدول 2 تبين ذلك.

يتضح من الجدول 2 أن معاملات الثبات للمجالات للواقع الحالي تراوحت بين (0.91 - 0.84) ووصل الثبات الكلي للأداة للواقع الحالي إلى 0.92، وتراوحت معاملات الثبات للمأمول بين (0.90 - 0.86) ووصل الثبات الكلي للأداة للمأمول إلى 0.93 وجميعها عالية وتفي بأغراض الدراسة.

4. 5. متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة (Independent Variables)

وتشتمل على المتغيرات الآتية:

- الرتبة العسكرية: ولها أربعة مستويات هي: (ملازم أول، نقيب، رائد، مقدم).
- المؤهل العلمي: وله ثلاثة مستويات هي: (دبلوم: سنتان، بكالوريوس، ماجستير).
- العمل: وله مستويان هما: (إداري، إداري ميداني).

المتغيرات التابعة (Dependent variables)

وتتمثل في استجابات الضباط على أداة الدراسة المستخدمة لقياس الواقع الحالي والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة.

4. 6. المعالجات الإحصائية

بعد جمع البيانات وترميزها عولجت بالطرق الإحصائية المناسبة؛ وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية واختبار (ت) للأزواج Paired t-test لتحديد درجة الواقع الحالي والمأمول والفرق بينهما.
- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحديد الفروق في كل من الواقع الحالي والمأمول تبعًا للمتغيرات المستقلة، واختبار شفيه (Scheffe Test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية عند اللزوم.
- من أجل تفسير النتائج اعتمد ما يلي:

نظرًا لأن سلم الاستجابة لكل من الواقع الحالي والمأمول كان وفق سلم ليكرت الخماسي، ومن أجل تفسير النتائج، استخدمت الأوزان النسبية للمتوسطات وفق ما أشار إليه (العتيبي، 2012، ص. 136)، وذلك من خلال تحديد المدى بين أقصى درجة (5) وأدنى درجة (1) والقسمة على أقصى درجة على النحو الآتي: 4.20 = 0.80 - 0.80، 5 = 4/5، 4 = 1-5 .

وبذلك يكون التدرج للتفسير على النحو الآتي:

- 4.20 – 5 درجات (100% - 84%) فأعلى درجة كبيرة جدًّا.
- 3.40 – أقل من 4.20 درجة (68% - أقل من 84%) درجة كبيرة.
- 2.60 – أقل من 3.40 درجة (52% - أقل من 68%) درجة متوسطة.
- 1.80– أقل من 2.60 درجة (36% - أقل من 52%) درجة قليلة.
- أقل من 1.80 (36%) درجة قليلة جدًّا.

5. نتائج الدراسة ومناقشتها

5. 1. النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول الذي نصه

ما درجة الواقع والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية؟ وهل توجد فروق بينهما؟

للإجابة عن التساؤل استخرجت المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية واختبار (ت) للأزواج Paired t-test لتحديد درجة الواقع والمأمول والفرق بينهما، ونتائج الجداول 3 و4 و 5 و6 تبين ذلك.

5. 1. 1. آليات الحد من الجريمة في المجال الإداري

يتضح من الجدول 3 أن درجة الواقع لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية للآليات الفرعية في المجال الإداري كانت متوسطة على الآليات ذات الأرقام (1، 4، 5)، حيث تراوح الوزن النسبي للاستجابة عليها بين (55.91% - 53.64%)، وكانت الآليات الفرعية المتبقية قليلة، حيث تراوح الوزن النسبي للاستجابة عليها بين (52.12% - 40.76%)، وكانت الدرجة الكلية للواقع للمجال الإداري قليلة (48.78%). وكانت الدرجة للمأمول كبيرة على جميع الآليات الفرعية؛ حيث تراوح الوزن النسبي للاستجابة بين (77.88% - 70.15%)، وكانت الدرجة الكلية للمأمول للمجال الإداري

كبيرة (74.20%). وأظهرت نتائج اختبار (ت) للأزواج Paired t-test وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين الواقع والمأمول على جميع الآليات الفرعية والدرجة الكلية للمجال الإداري لصالح المأمول.

5. 1. 2. آليات الحد من الجريمة في المجال الاجتماعي

يتضح من الجدول 4 أن درجة الواقع لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين من وجهة نظر ضباط

جدول 3 ـ المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية واختبار (ت) للأزواج Paired t-test لتحديد درجة الواقع والمأمول والفرق بينهما في المجال الإداري

Table 3 - *Paired t-test to determine the difference between the reality and the expectation in the field Administration*

الرقم	الآليات	الواقع		المأمول		قيمة (ت)**
		المتوسط*	الوزن النسبي %	المتوسط*	الوزن النسبي %	
1	زيادة عدد الدوريات بمختلف أشكالها (سيارات، دوريات راجلة، الدراجات النارية) في جميع المناطق مع التركيز على المناطق التي تنتشر فيها الجريمة.	2.80	55.91	3.89	77.88	11.57*
2	تطبيق نظام رجل الشرطة المقيم في الأماكن المضطربة أمنيًّا وتكثر فيها الجريمة.	2.49	49.85	3.64	72.73	11.73*
3	تطوير نظام إلكتروني حديث للرقابة على المناطق التي تكثر فيها الجريمة.	2.04	40.76	3.75	75.00	15.14*
4	زيادة عدد مراكز الشرطة في المناطق ذات التجمعات السكانية الكبيرة.	2.68	53.64	3.73	74.55	10.94*
5	تدريب العاملين في جهاز الشرطة على مبادئ الشرطة المجتمعية ودورها في الحد من الجريمة.	2.80	56.06	3.86	77.27	10.84*
6	استحداث قسم في إدارة الشرطة متخصص في شؤون الشرطة المجتمعية.	2.61	52.12	3.73	74.70	10.80*
7	تطبيق اللامركزية في العمل الشرطي الذي يمنح صلاحيات أكبر لرجال الشرطة لمواجهة الجريمة.	2.39	47.88	3.71	74.24	11.88*
8	تعيين أخصائي اجتماعي في مركز الشرطة لحل النزاعات البسيطة والمسببة للجريمة بين المواطنين.	1.99	39.85	3.68	73.64	13.71*
9	إجراء التسهيلات القانونية والإدارية لشركات الأمن والحراسات الخاصة.	2.52	50.30	3.51	70.15	8.73*
10	قيام الشرطة بتطبيق برنامج الرعاية اللاحقة بالتعاون مع الوزارات المختلفة.	2.42	48.33	3.64	72.73	10.65*
11	قيام الشرطة بإجراء شراكة مع القطاع الخاص لتمويل برامج الشرطة المجتمعية.	2.37	47.42	3.66	73.18	12.58*
12	وضع ميزانية خاصة ضمن موازنة الشرطة للحد من الجريمة.	2.16	43.18	3.72	74.39	12.20*
	الدرجة الكلية للمجال الإداري	2.44	48.78	3.71	74.20	*16.09

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات، * * دال إحصائيًّا عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

جدول 4 - المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية واختبار (ت) للأزواج Paired t-test لتحديد درجة الواقع والمأمول والفرق بينهما في المجال الاجتماعي

Table 4 - *Paired t-test to determine the difference between the reality and the expectation in the field social domain*

الرقم	الآليات	الواقع		المأمول		قيمة (ت)**
		المتوسط*	الوزن النسبي %	المتوسط*	الوزن النسبي %	
1	مساعدة المواطنين في تطبيق نظام لجان الأحياء السكانية في المناطق المضطربة أمنيًّا.	2.07	41.36	3.57	71.36	13.57*
2	مساعدة المواطنين في تشكيل الشرطة الشعبية في حالات زيادة انتشار الجريمة.	2.15	43.03	3.39	67.73	10.48*
3	مساعدة المواطنين في تطبيق نظام الأمن الذاتي.	2.34	46.82	3.64	72.88	10.97*
4	تشجيع المواطنين على تطبيق نظام مراقبة التجمعات السكانية.	2.29	45.76	3.56	71.21	10.45*
5	تشجيع المواطنين على تطبيق نظام الحراسة لممتلكاتهم الخاصة.	2.40	48.03	3.77	75.30	12.02*
6	تطبيق نظام الحوافز المادية والمعنوية للمواطنين الذين يبلغون عن الجريمة.	2.15	43.03	3.72	74.39	12.27*
7	تعزيز قنوات الاتصال مع المواطنين من خلال وسائل الاتصال المختلفة.	2.80	56.06	4.06	81.21	11.65*
8	تفعيل الدور الاجتماعي لرجال الشرطة لزيادة الثقة بينهم وبين المواطنين.	2.57	51.36	3.95	79.09	12.78*
9	تقديم التسهيلات لإنشاء الجمعيات الأهلية التي تختص بمجال الوقاية من الجريمة.	2.36	47.12	3.71	74.24	12.29*
10	تطبيق برنامج الصداقة مع الشرطة للحد من الجريمة.	2.63	52.58	3.90	78.03	10.66*
11	تفعيل دور لجان الإصلاح في الشرطة.	2.45	49.09	3.58	71.67	10.12*
12	قيام الشرطة بمساعدة ومراقبة الأحداث.	2.66	53.18	3.85	76.97	12.13*
13	قيام الشرطة بتشجيع مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأندية الرياضية، الجمعيات، مركز الشباب، دور العبادة، الأسرة) للعمل كشرطة مجتمعية.	2.38	47.58	3.85	76.97	12.40*
14	اهتمام الشرطة بالاستفادة من الإجازة الصيفية لطلبة المدارس في إكسابهم مهارات الشرطة المجتمعية.	2.55	50.91	3.83	76.52	12.00*
15	نشر الوعي الأمني لدى طلبة الجامعات وبيان دور الشرطة المجتمعية في الحد من الجريمة.	2.67	53.33	3.95	78.94	10.59*
	الدرجة الكلية للمجال الاجتماعي	2.43	48.62	3.76	75.10	15.09*

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات. * * دال إحصائيًّا عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

الشرطة الفلسطينية للآليات الفرعية في المجال الاجتماعي كانت متوسطة على الآليات ذات الأرقام (10.7 - 12، 15)؛ حيث تراوح الوزن النسبي للاستجابة عليها بين (52.58% - 56.06%)، وكانت الآليات الفرعية المتبقية قليلة؛ حيث تراوح الوزن النسبي للاستجابة عليها بين (41.36% - 51.36%)، وكانت الدرجة الكلية للواقع للمجال قليلة (48.62%). وكانت الدرجة للمأمول متوسطة على الآلية رقم (2)؛ حيث وصل الوزن النسبي للاستجابة عليها إلى (67.73%)، وكانت الدرجة كبيرة على باقي الآليات الفرعية؛ حيث تراوح الوزن النسبي للاستجابة بين (71.21% - 81.21%)، وكانت الدرجة الكلية للمأمول للمجال الاجتماعي كبيرة (75.10%). وأظهرت نتائج اختبار (ت) للأزواج Paired t-test وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين

جدول 5 ـ المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية واختبار (ت) للأزواج Paired t-test لتحديد درجة الواقع والمأمول والفرق بينهما في المجال الثقافي والإعلامي

Table 5 - *Paired t-test to determine the difference between the reality and the expectation in the media field*

الرقم	الآليات	الواقع		المأمول		قيمة (ت)**
		المتوسط*	الوزن النسبي %	المتوسط**	الوزن النسبي %	
1	إعداد برامج تثقيفية لتثقيف المجتمع بالشرطة المجتمعية ودورها في الحد من الجريمة.	2.58	51.52	3.83	76.52	*12.02
2	إعداد خطة إعلامية أمنية لتحصين المجتمع من الجريمة.	2.39	47.73	3.75	75.00	*12.02
3	عرض برامج تلفزيونية وإذاعية تساعد على تنمية الحس الأمني للمواطنين ضد الجريمة.	2.25	45.00	3.79	75.76	*12.87
4	عقد لقاءات وندوات بين رجال الشرطة والمواطنين لتعزيز العمل الأمني ضد الجريمة.	2.36	47.12	3.80	75.91	*11.91
5	تصميم مواقع على شبكة الإنترنت لتنمية الحس الأمني للمواطنين ضد الجريمة.	2.53	50.61	3.79	75.76	*11.11
6	بث برامج تلفزيونية تحث المواطنين على التبليغ عن الجريمة.	2.53	50.61	3.94	78.79	*11.91
7	تزويد المواطنين بالإرشادات والوسائل حيال التعامل مع المجرمين.	2.48	49.70	3.83	76.67	*11.08
8	إرشاد المواطنين في كيفية الحفاظ على ممتلكاتهم وأخذ الحيطة المناسبة من المجرمين.	2.57	51.36	3.92	78.48	*12.07
9	عمل مسابقات ثقافية حول الموضوعات الأمنية للحد من الجريمة.	2.18	43.64	3.55	71.06	*10.95
10	طباعة النشرات والمطويات حول الجريمة وسبل الوقاية منها.	2.66	53.18	3.79	75.76	*11.03
11	وضع نشرات التوعية على شاشات الدعاية في الشوارع حول الشرطة المجتمعية ودورها في الحد من الجريمة.	2.34	46.82	3.70	73.94	*11.50
12	تحديد أسبوع ثقافي تحت مسمى الجريمة وسبل الوقاية منها.	2.08	41.67	3.65	73.03	*12.31
13	تطوير قاعدة بيانات إلكترونية تساعد المواطنين في التعرف إلى المجرمين.	2.04	40.76	3.63	72.58	*12.16
	الدرجة الكلية للمجال الثقافي والإعلامي	2.38	47.67	3.77	75.33	*14.99

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات، ** دال إحصائيًا عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

الواقع والمأمول على جميع الآليات الفرعية والدرجة الكلية للمجال الاجتماعي لصالح المأمول.

5. 1. 3. آليات الحد من الجريمة في المجال الثقافي والإعلامي

يتضح من الجدول 5 أن درجة الواقع لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية للآليات الفرعية في المجال الثقافي والإعلامي كانت متوسطة على الآلية رقم (10)؛ حيث وصل الوزن النسبي للاستجابة عليها إلى (53.18%)، وكانت الآليات الفرعية المتبقية قليلة، حيث تراوح الوزن النسبي للاستجابة عليها بين - (40.67% 51.52%)، وكانت الدرجة الكلية للواقع للمجال الثقافي والإعلامي قليلة (47.67%). وكانت الدرجة للمأمول كبيرة على جميع الآليات الفرعية، حيث تراوح الوزن النسبي للاستجابة عليها بين - (71.06%

جدول 6 - المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية واختبار (ت) للأزواج Paired t-test لتحديد درجة الواقع والمأمول للمجالات والدرجة الكلية

Table 6 - *Paired t-test to determine the difference between the reality and the expectation*

الرقم	المجالات	الواقع الحالي		المأمول		قيمة (ت)**
		المتوسط*	الوزن النسبي %	المتوسط*	الوزن النسبي %	
1	آليات الحد من الجريمة في المجال الإداري	2.44	48.78	3.71	74.20	*16.09
2	آليات الحد من الجريمة في المجال الاجتماعي	2.43	48.62	3.76	75.10	*15.09
3	آليات الحد من الجريمة في المجال الثقافي والإعلامي	2.38	47.67	3.77	75.33	*14.99
4	الدرجة الكلية	2.42	48.35	3.74	74.88	*16.34

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات، ** دال إحصائيًا عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

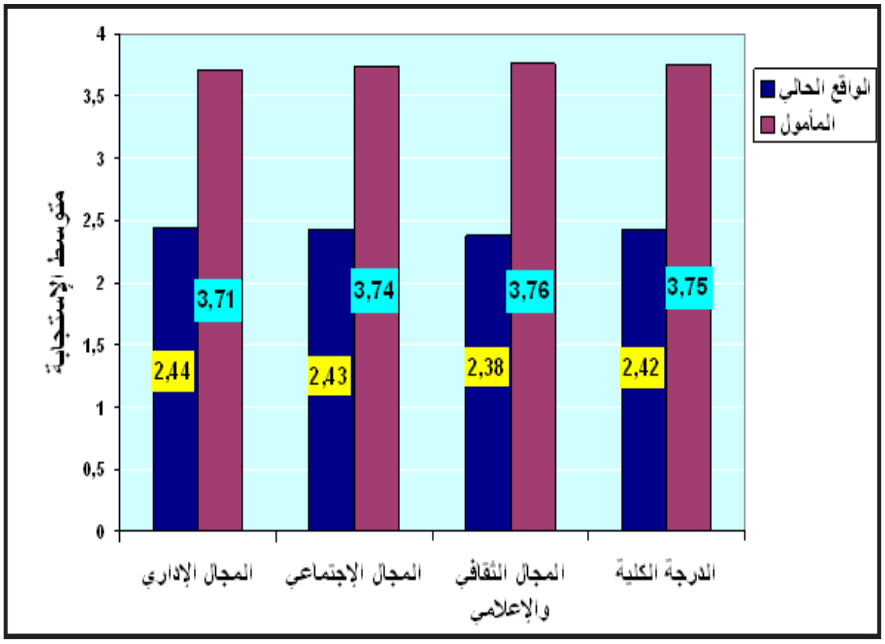

شكل 1 ـ المتوسطات الحسابية للواقع الحالي والمأمول لمجالات الحد من الجريمة والدرجة الكلية

Figure 1 - *Average of current and expected realities in the fields of crime reduction*

(78.79%، وكانت الدرجة الكلية للمأمول للمجال الثقافي والإعلامي كبيرة (75.33%). وأظهرت نتائج اختبار (ت) للأزواج Paired t-test وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) بين الواقع والمأمول على جميع الآليات الفرعية والدرجة الكلية للمجال الاجتماعي لصالح المأمول.

يتضح من الجدول رقم (6) أن المأمول كان أفضل من الواقع في جميع المجالات والدرجة الكلية، وتظهر هذه النتيجة بوضوح في الشكل البياني رقم (1).

5. 1. 4. خلاصة النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول

من خلال عرض نتائج الجداول: (3)، (4)، (5)، (6) والشكل البياني 1 تبين أن درجة الواقع لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين من وجهة نظر ضباط الشرطة كانت قليلة، بوزن نسبي (48.35%)، بينما كانت درجة المأمول كبيرة بوزن نسبي (74.88%)، كما أظهرت نتائج اختبار (ت) للأزواج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) بين الواقع والمأمول على جميع الآليات الفرعية والدرجة الكلية لصالح المأمول. ووصل الفرق في الوزن النسبي بينهما إلى (26.53%) لصالح المأمول.

وفيما يتعلق بحصول الواقع على درجة قليلة؛ فإن ذلك قد يعود إلى حداثة الشرطة المجتمعية، وأن الاهتمام بها من قبل جهاز الشرطة الفلسطينية جاء متأخرًا مقارنة بالدول الأخرى، وتعد فكرة الشرطة المجتمعية في فلسطين من الأفكار الحديثة في النهج الشرطي، التي لم تتبلور بشكل واضح وصريح، وبناء على الهيكلية الحالية للشرطة الفلسطينية، يتم العمل على تطوير الشرطة المجتمعية ضمن إدارة العلاقات

والإعلام؛ حيث لا يوجد قسم مختص بشؤون الشرطة المجتمعية. ويبلغ عدد مراكز الشرطة المجتمعية في فلسطين تسعة عشر مركزًا تم افتتاح ثمانية منها بتاريخ 18/1/2016. وتعمل الشرطة الفلسطينية على تطبيق فلسفة الشرطة المجتمعية، بطريقة ابتدائية، وليست احترافية كباقي الدول، حيث ينفذ رجال الشرطة آليات الشرطة المجتمعية كمهام وليس كنهج يتم اتباعه بشكل دائم، ويقتصر عمل الشرطة المجتمعية حاليًّا في فلسطين على برامج التوعية والإرشاد، ومحاضرات متنوعة وورش عمل، وبالتالي الدور حاليًّا مقتصر على الشرطة دون إشراك المواطنين في العمل الشرطي.

أما درجة المأمول والحصول على درجة كبيرة، والفرق بين

جدول 7. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية للواقع لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين تبعًا لمتغيرات الرتبة العسكرية، والمؤهل العلمي، ونوع العمل

Table 7 - *Mechanisms of Community Policing to Reduce Crime in Palestine According to the military rank variables, educational qualification, and type of work*

المتغيرات المستقلة	مستويات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الرتبة العسكرية	ملازم أول	2.37	0.56
	نقيب	2.43	0.56
	رائد	2.30	0.56
	مقدم	2.68	0.43
المؤهل العلمي	دبلوم: سنتان	2.30	0.57
	بكالوريوس	2.47	0.55
	ماجستير	2.38	0.46
نوع العمل	إداري	2.40	0.58
	إداري ميداني	2.44	0.50

الواقع والمأمول لصالح المأمول، فإن مثل هذه النتيجة تعني الرغبة الكبيرة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية في تطوير الشرطة المجتمعية في فلسطين للحد من الجريمة، ومثل هذه النتيجة تتفق مع الاتجاه العالمي في مختلف الدول في الاهتمام بالشرطة المجتمعية للحد من الجريمة، وذلك وفق دراسات كل من: (عبد الحي، 2016؛ محمود، 2015؛ العتيبي، 2015) وكوان وجولاك (Kwan&Ju-lak, 2014) و(نور، 2014؛ عبد الرحمن، 2014؛ عبد المجيد، 2014؛ البشري، 2009؛ الليحي، 2008؛ ميرزا، 2006؛ السيد، 2006).

5. 2. النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني

هل توجد فروق في الدرجة الكلية لكل من الواقع والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين تعزى إلى متغيرات الرتبة العسكرية، والمؤهل العلمي، وطبيعة العمل عند ضباط الشرطة الفلسطينية؟

للإجابة عن التساؤل استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي One Way ANOVA وفيما يلي عرض لنتائج التساؤل.

جدول 8 ـ نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الدرجة الكلية للواقع لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين تبعًا لمتغيرات الرتبة العسكرية، والمؤهل العلمي، ونوع العمل

Table 8 - *ANOVA test differences in mechanisms of thw application of the community-based police to reduce crime in Palestine*

المتغيرات المستقلة	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط مربعات الانحراف	(ف)المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية*
الرتبة العسكرية	بين المجموعات	1.681	3	0.560	1.84	0.14
	داخل المجموعات	38.996	128	0.305		
	المجموع	40.677	131			
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.836	2	0.418	1.35	0.26
	داخل المجموعات	39.841	129	0.309		
	المجموع	40.677	131			
نوع العمل	بين المجموعات	0.068	1	0.068	0.21	0.64
	داخل المجموعات	40.609	130	0.312		
	المجموع	40.677	131			

* دال إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول 9 ـ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية للمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين تبعًا لمتغيرات الرتبة العسكرية، والمؤهل العلمي، ونوع العمل

Table 9 - *The mean and standard deviations of the total degree of mechanisms of applying the community police to reduce crime in Palestine, according to Military rank variables, educational qualification, and type of work*

المتغيرات المستقلة	مستويات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الرتبة العسكرية	ملازم أول	3.64	0.78
	نقيب	3.74	0.62
	رائد	4.00	0.60
	مقدم	3.83	0.71
المؤهل العلمي	دبلوم: سنتان	3.46	0.81
	بكالوريوس	3.84	0.68
	ماجستير	3.92	0.48
نوع العمل	إداري	3.93	0.62
	إداري ميداني	3.39	0.78

جدول 10 ـ نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الدرجة الكلية للمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين تبعًا لمتغيرات الرتبة العسكرية، والمؤهل العلمي، ونوع العمل

Table 10 - *ANOVA test the total degree of hope for the mechanisms of applying the community police to reduce crime in Palestine, according to Military rank variables, educational qualification, and type of work*

المتغيرات المستقلة	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط مربعات الانحراف	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية*
الرتبة العسكرية	بين المجموعات	2.171	3	0.724	1.384	0.25
	داخل المجموعات	66.91	128	0.523		
	المجموع	69.086	131			
المؤهل العلمي	بين المجموعات	4.346	2	2.173	4.33	*0.01
	داخل المجموعات	64.740	129	0.502		
	المجموع	69.086	131			
نوع العمل	بين المجموعات	8.555	1	8.555	18.37	*0.0001
	داخل المجموعات	60.532	130	0.466		
	المجموع	69.086	131			

* دال إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (a = 0.05).

جدول 11 ـ نتائج اختبار شفيه (Scheffe Test) لدلالة الفروق لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين للدرجة الكلية للمأمول تبعًا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	1	2	3
1 - دبلوم	3.46		*0.38-	*0.46-
2 - بكالوريوس	3.84			0.08-
3 - ماجستير	3.92			

* دال إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

5. 2. 1. الواقع والمأمول

يتضح من الجداول (7, 8) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في الدرجة الكلية للواقع لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين تعزى إلى متغيرات الرتبة العسكرية، والمؤهل العلمي، ونوع العمل.

يتضح من الجداول (9, 10) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05)) في الدرجة الكلية للمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين تعزى إلى متغير الرتبة العسكرية، بينما كانت الفروق دالة إحصائيًّا تبعًا لمتغيري المؤهل العلمي ونوع العمل، وفيما يتعلق بنوع العمل كانت الفروق بين إداري وإداري ميداني لصالح إداري، ولتحديد الفروق تبعًا إلى متغير المؤهل العلمي تم استخدام اختبار شفيه (Scheffe Test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجدول 11 تبين ذلك.

يتضح من الجدول 11 أن الفروق لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين للدرجة الكلية للمأمول تبعًا إلى متغير المؤهل العلمي كانت دالة إحصائيًّا بين الدبلوم والبكالوريوس لصالح البكالوريوس، وبين الدبلوم والماجستير لصالح الماجستير، بينما لم تكن الفروق دالة إحصائيًّا بين البكالوريوس والماجستير، وكان أفضل درجة للماجستير، ثم البكالوريوس وأخيرًا الدبلوم، وتظهر هذه

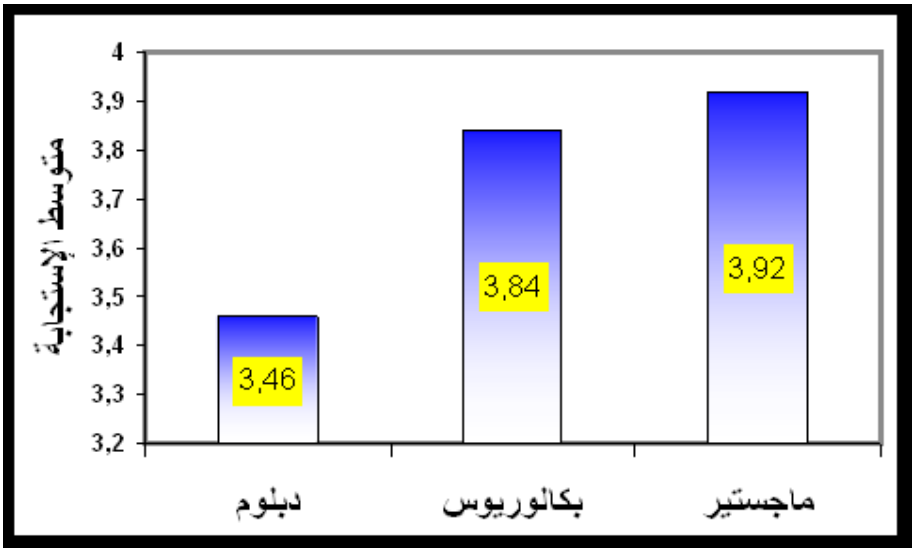

شكل 2 ـ المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمأمول تبعًا لمتغير المؤهل العلمي

النتيجة بوضوح في الشكل البياني 2.

من خلال عرض النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني تبين تقارب المتوسطات الحسابية للواقع الحالي حول آليات تطبيق الشرطة المجتمعية في فلسطين تبعًا لمتغيرات الرتبة العسكرية، والمؤهل العلمي، ونوع العمل، ولعل السبب في ذلك قد يعود إلى حداثة الشرطة المجتمعية في فلسطين، ولكن عند النظر للمأمول والرغبة في تطوير الشرطة المجتمعية في فلسطين تبين أن الذين يعملون في المجال الإداري أفضل من العاملين في المجال الإداري الميداني، والسبب في ذلك يعود إلى قربهم من مصدر التخطيط لتطوير الشرطة المجتمعية، كما تبين أنه كلما زاد المؤهل العلمي كان المأمول أفضل، ولعل السبب في ذلك يعود إلى زيادة المعلومات والخبرات في مجال الشرطة المجتمعية وأهميتها في الحد من الجريمة لدى أصحاب المؤهل العلمي الأعلى مقارنة بأصحاب المؤهل العلمي الأقل، وبالنسبة لتأثير الرتبة العسكرية لم تكن الفروق دالة إحصائيًّا في المأمول، وهذا بمثابة مؤشر إلى اتفاق الضباط في الشرطة الفلسطينية على أهمية تطوير الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة؛ حيث كانت الدرجة لديهم كبيرة بغض النظر عن الرتبة العسكرية.

6. الخاتمة

6. 1. الاستنتاجات

في ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يستنتج الباحث ما يلي:

- أن درجة الواقع لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين كانت قليلة بوزن نسبي (48.35%).
- أن درجة المأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين كانت كبيرة بوزن نسبي (74.88%).
- أن المأمول أفضل من الواقع بدلالة إحصائية على جميع الآليات الفرعية والمجالات والدرجة الكلية بفارق في الوزن النسبي للدرجة الكلية (26.53%).
- لا يوجد تأثير في متغيرات الرتبة العسكرية والمؤهل العلمي ونوع العمل على الواقع لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين.
- يوجد تأثير في متغيري المؤهل العلمي ونوع العمل على المأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين، بينما لا يوجد تأثير في متغير الرتبة العسكرية.

6. 2. التوصيات

في ضوء أهداف الدراسة ونتائجها يوصي الباحث بما يلي:

- تقليل الفجوة بين المواطنين ورجال الشرطة وزيادة الثقة بينهما وتكوين اتجاهات إيجابية من المواطنين نحو الشرطة، وذلك كخطوة تمهيدية لنجاح الشرطة المجتمعية.
- إعادة النظر في النظريات المفسرة للجريمة بالبحث عن النظرية التكاملية Integrated Theory في تفسير الجريمة بالاعتماد على أكثر من نظرية من النظريات السابقة.
- الاستفادة من شاشات الدعاية والإعلان المنتشرة في الشوارع في التوعية حول الشرطة المجتمعية وإسهامها في الحد من الجريمة.
- إعداد مطويات وبروشورات حول دور الشرطة المجتمعة في الحد من الجريمة، وأساليب الوقاية وتوزيعها على مختلف المؤسسات

الرسمية والعامة، وذلك بهدف زيادة وعي المواطنين.

- زيادة اهتمام جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعقد دورات تدريبية تخصصية لإعداد المدرب المعتمد TOT Train Of Trainers في الشرطة المجتمعية للمدربين من مختلف الدول العربية؛ لكي يشكلوا نواة للتدريب، كل في بلده، وذلك وفق منهاج عربي موحد للشرطة المجتمعية.

المصادر والمراجـــع

المراجع العربية

القرآن الكريم.

أكرز، رونالد.، سيلرز، كريسيان. (2013). نظريات علم الجريمة. ترجمة: البداينة ذياب والخريشا رافع، الأردن - عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.

البشرى، أحمد. (2009). نماذج الشرطة المجتمعية: نحو بناء أنموذج تطبيقي في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الرياض - السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

السيد، عادل. (2006). نظام الشرطة المجتمعية ودور العمل التطوعي في تحقيقه، الرياض - السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

حبيب، جمال.، العربي، أميرة. (2011). الشرطة المجتمعية والدفاع الاجتماعي، القاهرة،المكتب الجامعي الحديث، مصر.

عبد الحي، جمال محمد أحمد. (2016). دور الصورة في وسائل الإعلام في الوقاية من الجريمة: مدخل نظري . المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 31 (64)، 284-253، الرياض - السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عبد الرحمن، محمد. (2014). الشرطة المجتمعية ودعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة.

عبد الستار، فوزية. (1985). مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب. بيروت - لبنان: دار النهضة العربية.

عبد المجيد، إنجي. (2014). ديناميات العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس.

العتيبي، ذعار بن فيصل. (2012). العوامل الاجتماعية والنفسية وعلاقتها بالانتماء الوطني لدى طلبة الجامعات: دراسة ميدانية على طلبة الجامعات في الرياض. رسالة دكتوراه غير منشورة، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

العتيبي، سطام بن زياد.(2015). أبعاد تعاون منظمات المجتمع المدني والشرطة في مكافحة الجريمة بالمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض - السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

فضيلي، فتحية. (2013). أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها بالعدوانية لدى المساجين: دراسة مقارنة في ضوء اختبار الرورشاخ. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 12، 34 - 23.

اللحيد، زياد بن محمد. (2008). بناء نموذج مقترح للشرطة المجتمعية يسهم في تعزيز الانتماء الوطني (دراسة ميدانية على الضباط بشرطة منطقة الرياض وجمهور مدينة الرياض). رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

محمود، مصطفى. (2015). آليات تنفيذ الشرطة المجتمعية، مجلة الفكر الشرطي، 24 (92)، 65 - 21.

نور، أمجد. (2014). الشرطة المجتمعية: نموذج مقترح لإستراتيجية جديدة للعمل الأمني بالتطبيق على بيئات متباينة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة.

المراجع الأجنبية

Braga, A. A., & Weisburd, D. L. (2006). Police innovation and crime prevention: Lessons learned from police research over the past 20 years. Washington, DC: National Institute of Justice.

Wentz, E. A., & Schlimgen, K. A. (2012). Citizens' perceptions of police service and police response to community concerns. Journal of Crime and Justice, 35(1), 114-133.

Gabaldón, L. G., & Briceño, Y. M. (2013). Community policing in indigenous societies–Venezuela: a country profile. International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice, 37(3), 249-256.

Holmberg, L. (2005). Policing and the feeling of safety: The rise (and fall?) of community policing in the Nordic countries. Journal of Scandinavian Studies in

Jesilow, P., & Parsons, D. (2000). Community policing as peacemaking. Policing and Society: An International Journal, .182-163 ,(2)10

Shury, J., Speed, M., Vivian, D., Kuechel, A., & Nicholas, S. (2005). Crime against retail and manufacturing premises: findings from the 2002 Commercial Victimisation Survey. Home Office online report, .(05)37

Travis C. P & Jacinta M. G. (2010). Revisiting broken windows theory: examining the sources of the discriminate validity of perceived disorder and crime, Journal of Criminal Justice, 766-758 ,38.

Vásquez, J. R. (2012). Community police in Colombia: an idle process. Policing and society, .56-43 ,(1)22

Zhong, L. Y. (2009). Community policing in China: Old wine in new bottles. Police Practice and Research: An International Journal, .169-157 ,(2)10

Criminology and Crime Prevention, .219-205 ,(2)5

Dunn, K. M., Atie, R., Kennedy, M., Ali, J. A., O'Reilly, J., & Rogerson, L. (2016). Can you use community policing for counter terrorism? Evidence from NSW, Australia. Police Practice and Research, -196 ,(3)17 .211

Choi, K., & Lee, J. L. (2016). Citizen participation in community safety: a comparative study of community policing in South Korea and the UK. Policing and society, .184-165 ,(2)26

Turner, M. (2015). Management processes required for successful community policing (Doctoral dissertation, Colorado Technical University).

Murray, J. (2002). Police culture: A critical component of community policing. Australian Journal of Forensic Sciences, .71-57 ,(2)34